من نوادر الفقه المالكي

شرح الشيخ اللقاني على مقدمة مختصر العلّامة خليل

تأليف

الشيخ ناصر الدين

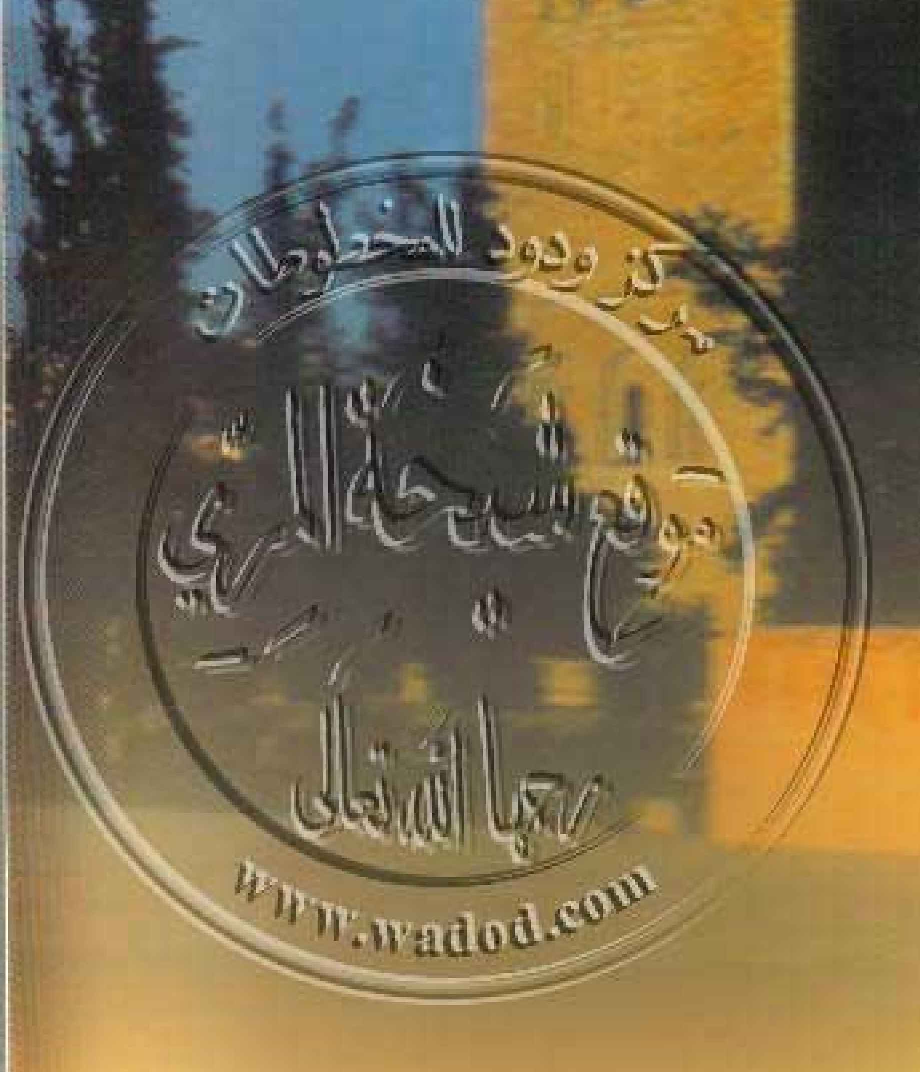
محمد بن الحسن اللقاني

873 هـ - 958 هـ

رحمه الله

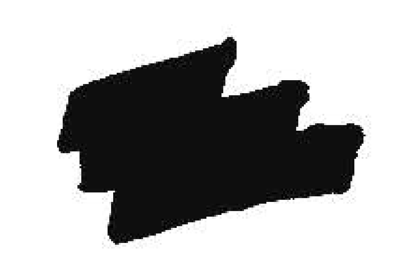
تحقيق

عبد الكريم قبول



دار الرشاد الحديثة

الدار البيضاء - المغرب



مِن نوادر الفقه المالكي

شرح الشيخ اللقاني على مقدمة مختصر العلامة خليل

تأليف

الشيخ ناصر الدين محمد بن الحسن اللقاني

873 هـ - 958 هـ

رحمه الله

تحقيق

عبد الكريم قبول



دار الرشاد الحديثة

الدار البيضاء - المغرب

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - 2006 م

دار الرشاد الحديثة

B P 404

98, boulevard Victor Hugo

CASABLANCA - MAROC

98 شارع فيكتور هيكو

2748 273256

الدار البيضاء - المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا شرح لطيف مختصر مفيد للعلامة ناصر الدين اللقاني على خطبة مختصر الشيخ خليل، وهو أحد مظاهر العناية التي عرفها هذا المختصر النافع، إذ تعرض فيه لشرح الخطبة فقط لما احتوت عليه من فوائد جمة تُعدُّ المفتاح الرئيس لفهم هذا المختصر والتعامل معه، ومن تم إلى الإحاطة النسبية بمصطلح المذهب المالكي عموما.

ونظرا لأهمية هذا الشرح الممزوج فقد تناوله الشيخ الزرقاني بشرح مستقل مستفيض، فبين فيه ما كان مجملا وفصل القول فيما احتاج إلى ذلك، وقد منَّ الله علي بإتمام تحقيقه، كما منَّ بتحقيق هذا الأصل، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فمن أشكل عليه شيء من هذا الكتاب فليرجع إلى شرح الزرقاني عليه يجد بغيته[1].

ترجمة[2] الناصر اللقاني شارح الخطبة

هو محمد بن الحسن اللقاني، ناصر الدين علامة محقق، أخذ عن علامة المعقولات ملاّ علي العجمي[3] وغيره، اشتغل بإقراء العلوم على اختلافها نحوا من ستين عاما لا يفتر عن ذلك على وجه لم يساوه فيه غيره من تحرير العبارات والنظر فيها، ومن الكتب التي اشتهر بإقرائها: تفسير البيضاوي ومختصره الأصولي والطوالع، وتلخيص المفتاح، ومختصر ابن الحاجب بالتوضيح، ومختصر خليل وغيرها.

(1) على طالب العلم الكريم ألا ينزعج من بعض الاختلافات التي قد توجد بين شرح الشيخ اللقاني وبين شرح الشيخ الزرقاني عليه، لأن ذلك مرده لاختلاف النسخة التي اعتمدها الشيخ الزرقاني عن النسخ التي وقفت عليها.

(2) كفاية المحتاج (ج2/ ص230). توشيح الديباج (ترجمة191).

(3) تنظر ترجمته في الطبقات الصغرى للشعراني(ص54).

دارت عليه الفتوى بعد موت أخيه لإشارته له بذلك. وكان كما قال القرافي في التوشيح: آخر من انتهت إليه رياسة العلم بمصر، لم يبق من أهل المذاهب المخالفة وغيرهم إلا من طلبته وطلبة طلبته.

ولم يصنف شيئا سوى ما كتب من الطرر على التوضيح فجمعت بعد موته في مجلد فعم نفعها، ونسب له تقييد على شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي، وتقييد على شرح السعد للعقائد، وشرحه خطبة مختصر الشيخ خليل.

عاش رحمه الله تعالى ما بين سنة 873هـ و958 هـ.

ترجمة العلامة خليل

خليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين[1]، الإمام العلامة العامل، حامل لواء المذهب بمصر في وقته، قال صاحب الديباج: «كان رحمه الله صدرا في علماء القاهرة، مجمعا على فضله وديانته أستاذا ممتعا من أهل التحقيق، ثاقب الذهن، أصيل البحث مشاركا في فنون من العربية والحديث والفرائض، فاضلا في مذهب مالك، صحيح النقل». له: شرح «جامع الأمهات» لابن الحاجب سماه «التوضيح»، وله «مختصره الفقهي» الذي بين فيه مشهور المذهب وما به الفتوى، وله «شرح على المدونة» وصل فيه إلى أواخر الزكاة، وله ترجمة شيخه عبد الله المنوفي، وله «شرح على ألفية ابن مالك». توفي رحمه الله سنة 767هـ.

(1) الديباج المذهب (ص186). الدرر الكامنة (ج2/ ص86). كفاية المحتاج (ج1/ ص198). شجرة النور الزكية (ص223).

صورة الورقة الأولى من المخطوط المعتمد أصله من مكتبة الأزهر بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

لما كان تاليف هذا الكتاب امرا ذا بال
اي شان يهتم به وكل ما هو كذلك تطلب فيه
البداءة بالتسمية لقوله صلى الله عليه وسلم
كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله
فهو ابتر بدأ الناظم بها فقال بسم الله
اي أؤلف لان الذي يتلوا التسمية هنا
مؤلف والتاليف وهو متعين العامل
المحذوف قال البيضاوي وكذلك
يضمر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له
وذلك اولى من ان يضمر ابدا لعدم ما
يطابقه ويدل عليه او ابتدأ لزيادة
اضمار فيه وتقديم المعمول هاهنا اوقع

كما في قوله بسم الله مجراها وقوله اياك
نعبد لانه اهم وادل على الاختصاص
انتهى قال السعد التفتازاني في بيان
الاختصاص لان المشركين كانوا
يبدؤون باسماء آلهتهم فيقولون
باسم اللات وباسم العزى فقصد
الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء
للاهتمام والرد عليهم انتهى واورد
على ما ذكر من ان التقديم للاختصاص
اقرأ باسم ربك فانه لو كان التقديم يفيد
مفيدا لذلك لوجب ان يؤخر الفعل
ويقدم اسم ربك لان كلام الله احق
برعاية ما يجب رعايته واجيب بان

صورة الورقة الأخيرة

عليه الناظر في كلام غيره التنبيه على
ذلك بالكتابة في حاشية الكتاب او غيرها
لا المحو والإثبات من الاصل اذ لعل
الصواب في الاصل والتخطئة خطأ
فقل ما يحتمل ان تكون كافة لقل
عن طلب الفاعل او مصدرية والفاعل
المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها
وهو يخلص مصنف اي
خلاص مصنف اي تاليفه من الهفوات
بفتح الفاء جمع هفوة بسكونها اي زلة
او ينجو مؤلف اي منه من
العثرات جمع عثرة اي زلة وقد
ظهر ان هذه الالفاظ مترادفة وقيل التاليف

التركيب مع إيقاع الفة بين الاجزاء
والتصنيف جعل الشيء اصنافا قيل
والاول اخص مطلقا وفيه نظر اذ لو
سلمناه يمكن تصادقهما وانفراد كل
منهما فيكون كل منهما اعم من الآخر
من وجه والله تعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب انتهى
تم شرح خطبة مختصر العارف بالله تعالى
الشيخ خليل ابن اسحاق المالكي للامام العارف
صاحب العوارف والمعارف بحر التحقيق
وحبر التدقيق محط سفائن المنصور والتصديقات
ناصر الدين اللقاني نفعنا الله تعالى بكرمه

بسم الله الرحمن الرحيم

[الكلام على أحاديث البدء بالبسملة]

لما كان تأليف هذا الكتاب أمرا ذا بال، أي: شأن يهتم به، وكل ما هو كذلك تطلب فيه البداءة بالتسمية لقوله صلى الله عليه وسلم: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ«**بسم الله**» **فهو أبتر**»[1] بدأ المصنف بها فقال: (بِسْمِ اللهِ) أي: أؤلف، لأن الذي يتلو التسمية هنا مؤلِّف والتالي لها في كل محل يعين العَامِلَ المحذوف.

قال البيضاوي[2]: وكذلك يضمر كل فاعل ما تجعل التسمية مبدءاً له، وذلك أولى من أن يضمر «أبدأ» لعدم ما يطابقه ويدل عليه، أو «ابتدائي» لزيادة إضمار فيه وتقدم المعمول هـهنا أَوْقَعُ كما في قوله: ﴿**بسم الله مجراها ومرساها**﴾[هود:42] وقوله: ﴿**إياك نعبد**﴾ لأنه أهم وأدل على الاختصاص. اهـ

قال التفتازاني في بيان الاختصاص: لأن المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات وباسم العزى، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم.اهـ

وأُورِد على ما ذكر من أن التقديم للاختصاص ﴿**اقرأ باسم ربك**﴾[العلق:1]، فإنه لو كانَ مفيدا لذلك لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم «اسم ربك»، لأن كلام الله أحق

(1) أبو داود، كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، رقم 4840. ـ ابن ماجة، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم 1894: كلاهما من طريق قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقرة هذا، هو ابن عبد الرحمن المعافري، قال عنه في التقريب: صدوق له مناكير. وقال أبو داود: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلا، قال الدار قطني وهو الصواب. وكلهم ثقات.

(2) تفسير البيضاوي (ج1/ ص5).

برعاية ما تجب رعايته.

وأجيب بأن الأهم فيه القراءة، لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه وبأن ﴿باسم ربك﴾ متعلق بـ﴿اقرأ﴾ الثاني ومعنى ﴿اقرأ﴾ الأول: أوجد القراءة من غير اعتبار تعديه إلى مقروء كما في: فلان يعطي. والجواب الأول للزمخشري، والثاني للسكاكي.

وكسرت الباء ومن حق الحروف المفردة أن تفتح قال البيضاوي[1]: اختصاصها بلزوم الحرفية والجر.

[الكلام في «الاسم»]

و«الاسم» عند البصريين من الأسماء التي حذفت أعجازها لكثرة الاستعمال وبنيت أوائلها على السكون وأدخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل لأن من دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن ويشهد له تصريفه على أسماء وأسام وسمى وسميت. والقلب بعيد غير مطرد. وإنما قال: «بسم الله» ولم يقل بالله، لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه.أو للفرق بين اليمين والتيمن.

ولم تكتب الألف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال طولت الباء عوضا عنها.

[الكلام في اسم الجلالة «الله»]

و«الله» قال البيضاوي[2]: أصله إله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق العبودية، وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما، لأن

(1) تفسير البيضاوي (ج1/ ص6).
(2) تفسير البيضاوي بتصرف (ج1/ ص6).

مفهوم العلم جزئي، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أنه اسم هذا المفهوم الكلي، كيف وقد أجمعوا على أن «لا إلـه إلا الله» كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما أفاد التوحيد، لأن الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة.اهـ

[الكلام في «الرحمـن»و«الرحيم»]

(الرحمـن الرحيم) قال البيضاوي: »اسمان بنيا للمبالغة من رحم، كالغضبان من غضب، والعليم من علم.

والرحمة في اللغة: رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل والإحسان، ومنه الرحم لانعطافها على ما فيها، وأسماء الله تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي تكون انفعالات.

والرحمـن أبلغ من الرحيم، لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطَع وقطّع وذلك إنما يؤخذ تارة باعتبار الكمية وأخرى باعتبار الكيفية، فعلى الأول قيل:"يا رحمان الدنيا"، لأنه يعم المؤمن والكافر، و"رحيم الآخرة" لأنه يخص المؤمن. وعلى الثاني، قيل: "يا رحمان الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا"، لأن النعم الأخروية كلها جسام وأما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة.

وإنما قدم الرحمان والقياس يقتضي الترقي من الأدنى إلى الأعلى لتقدم رحمة الدنيا ولأنه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره، وتخصيص التسمية بهذه الأسماء ليعلم العارف أن المستحق لأَنْ يُستعان به في مجامع الأمور هو المعبود الحقيقي الذي هو مُولي النعم كلها، عاجلها وآجلها جليلها وحقيرها«[1]اهـ.

(يقــول) فعل مضارع نقلت ضمة عينه إلى فائه.

(الفـقيـر) أي: المفتقر، أي: المحتاج في ذاته لعجزه وضعفه أخذا من قوله تعالى:

(1) تفسير البيضاوي (ج1/ ص7).

﴿**أنتم الفقراء إلى الله**﴾[فاطر:15] قال في الكشاف: «لأن الفقر مما يتبع الضعف، وكلما كان الفقير أضعف كان أفقر وقد شهد الله سبحانه وتعالى على الإنسان بالضعف في قوله تعالى:﴿**وخلق الإنسان ضعيفا**﴾[النساء:28]. قال:﴿**الذي خلقكم من ضعف**﴾ [الروم:54]»[1].

(المضطر) اسم مفعول من اضطُر بضم الطاء بالبناء للمفعول، وهذا اللفظ مما يتحد فيه اسم الفاعل واسم المفعول في اللفظ دون التقدير لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الإدغام ووزنه «مفتعل» من الضرورة فأصله «مُضْتَرَرْ» وتاء الافتعال تبدل طاء بعد أحد حروف الإطباق وهي: الصاد والضاد، والطاء والظاء. ولا يجوز إدغام الضاد في الطاء لزوال استطالة الضاد بالإدغام.

ومعناه المُلْجَأُ اسم مفعول وهو أخص من الفقير فيكون نعتا له، وقد تنازعا المجرورَ باللام التي بمعنى إلى.

وفي قوله: (لرحمة ربه) « والرب في الأصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كالصوم والعدل وقيل: هو نعت من ربه يَرُبُّهُ فهو رب كقولك: نم ينِم فهو نم. ثم سمي به المالك، لأنه يحفظ ما يملكه ويربيه.

ولا يطلق على غيره إلا مقيدا كقوله: ﴿**ارجع إلى ربك**﴾[يوسف:50] » قال جميعه البيضاوي[2]. وضمير «ربه» عائد على «أل» الموصوله بالوصف.

(المنكسر خاطره) أي: المتألم قلبه، أطلق الانكسار الذي هو تفرق الاتصال على التألم الذي سبب الألم فيه التفرق المذكور كما نقلوه عن الحكماء.

وأطلق الخاطرَ الذي هو الهاجس على القلب الذي هو محل الهاجس المذكور، فكل منهما مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على مسببه واسم الحال على محله.

(1) الكشاف للزمخشري (ج3/ ص304).
(2) تفسير البيضاوي (ج1/ ص8).

ويمكن في الخاطر أن يكون اسم فاعل من خطر الرمح، أي: اهتز كما في الصحاح. فهو وصف حقيقي للقلب لكثرة اختلاجه

(لقلة العمل والتقوى) قال البيضاوي: «المتقي اسم فاعل من قولهم وقاه فاتقى. والوقاية فرط الصيانة وهو في عرف الشرع اسم لمن يقي نفسه عما يضره في الآخرة. وله ثلاث مراتب:

الأولى: التوقي عن[2] العذاب المخلد بالتبري عن الشرك وعليه قوله تعالى:﴿**وألزمهم كلمة التقوى** ﴾[الفتح:26].

والثانية: التجنب عن كل ما يُؤَثِّم من فعل أو ترك حتى الصغائر عند قوم، وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع، وهو المعني بقوله تعالى:﴿**ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا**﴾[الأعراف:96].

والثالثة: أن يتنزه عما يشغل سره عن الحق ويتبتل إليه بشراشره، وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى:﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته**﴾ [آل عمران:102]»[3]. اهـ

فالتقوى في المتن إن أريد بها المعنى الثاني فالعمل يغايرها مفهوما ويلزمها وجودا. وإن أريد بها المعنى الثالث فهو يغايرها مفهوما وينفك عنها وجودا، أي: يوجد بدونها.

(خليل بن إسحاق بن موسى[4]**)** الشهير بابن الجندي **(المالكي)** توفي رحمه الله تعالى في ثالث عشر من ربيع الأول سنة ست وسبعين وسبعمائة.

---

(1) الصحاح باب الراء فصل الخاء (ج1/ ص533).

(2) في تفسير البيضاوي «من».

(3) تفسير البيضاوي (ج1/ ص16).

(4) في النسخة الخطية يوجد «يعقوب» بدل «موسى» وما أثبته هو من كتب التراجم وشرح الزرقاني على هذا المحل من شرحه عليه.

[الكلام في معنى «الحمد لله حمدا يوافي ما تزايد من النعم»]

(الحمد) قال صاحب شرح المطالع: هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل.

قال السيد: لما كان الجميل متناولا للإنعام وغيره من مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال ولم يقيد الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة ظهر أن الحمد قد يكون واقعا بإزاء النعمة وقد لا يكون. وإنما اشْتُرِط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا، لأنه إذا عري عن مطابقة الاعتقاد أو خالفته أفعال الجوارح لم يكن حمدا حقيقة بل استهزاء وسخرية.

لا يقال: فقد اعتبر في الحمد لغة فعل الجنان والأركان أيضا، لأنا نقول: كل واحد منهما كما أشرنا إليه شرط لكون فعل اللسان حمدا وليس شيء منهما جزءا منه ولا جزئيا له ثم إنَّ الجميل إنْ تناول الاختياري وغيره كالقدرة مثلا كان الحمد مرادفا للمدح واتجه عليه أن يقال: مدحت اللؤلؤ على صفائه، ولا يقال: حمدته على ذلك. وإن خص بالاختياري وحده لزم أن لا يكون وصفه تعالى بصفاته الذاتية حمدا له، وقد يجاب بأنه متناول لهما لكنه محمود به ولا بد هاهنا من اعتبار قيد زائد وهو أن يكون ذلك الوصف بإزاء أمر اختياري هو المحمود عليه من نعمة أو غيرها، فيخصص الحمد بالفاعل المختار دون المدح إذ يجوز فيه أن يكون الممدوح عليه كالممدوح به مما ليس بأمر اختياري. اهـ

(لله) علم للذات الواجب الوجود كما مر للتفتازاني ولذا لم يقل: الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يوهم استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل إنما تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين، وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه.

(حمدا) منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور، لأن الخبر فاصل بينهما وهو أجنبي.

فإن قلت: الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح، فلم يلزم الفصل بأجنبي؟

قلت: للحمد جهتان جهة ابتداء وبها يعمل في الخبر، وجهة مصدرية وبها يعمل في المفعول المطلق، فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة بمعموله باعتبار جهة أخرى تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغاير الذاتين فتأمل.

(يوافي) قال في الصحاح[1]: وافى فلان، أي: أتى، والمراد هنا يقابل.

(ما تزايد) أي: زاد، وقد يجيء تفاعل بمعنى فعل كتوانى أي: ونى من الوني قاله الجاربردي[2]. ويمكن بقاؤه على أصله من المشاركة، لأن الحمد نعمة تقتضي زيادة النعم وهي تقتضي زيادة الحمد وهلم جرا.

(من النعم) جمع نعمة بمعنى إنعام أو بمعنى منعم به، والأول أولى لأن الحمد على الصفات أولى منه على متعلقاتها كما أشار إليه التفتازاني.

فإن قلت: تعلق الحمد بالمتزايد من النعم يخرج عنه النعم الأصلية التي تفرعت الزيادة «عليها» فلو حذف «ما تزايد» وعلق الحمد بالنعم لتناول الجميع، وكان أوفى بتأدية حقوق النعم.

قلت: تطلق الزيادة تارة على النماء فقط كقولك لمن تعطيه مالا يتجر به والربح له: ما زاد فهو لك. وتارة على الأصل ونمائه معا كقولك: إن زاد الشيء على مائة فهو لك، وهذا المراد ها هنا.

[كيفية الجمع بين البدء بالبسملة والبدء بالحمد]

فإن قلت: المقصود من ذكر الحمد هنا حصول البُدْأَةِ به لتحصل بركتها المشار إليها

(1) الصحاح باب الواو والياء فصل الواو (ج2/ ص1830).
(2) أحمد بن الحسن الجاربردي تـ746هـ. له شرح الكشاف، وشرح منهاج البيضاوي، وشرح الشافية لابن الحاجب.

بقوله عليه الصلاة والسلام: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم**»[1] وقد فاتت البُدْأَةُ به بالتسمية وبقوله: «يقول» إلى قوله: «المالكي».

قلت: يمكن الجواب عليه بإن الحمد في الحديث ليس المراد به قول «الحمد لله» فقط، بل المفهوم الكلي الذي مر ذكره وهو صادق بالتسمية، وذكر الحمد بلفظه بعد ذلك تأكيدا له، وبأن البُدْأَةَ إما حقيقة وهي ذكر الشيء أولا على الإطلاق وإما إضافية وهي ذكره أولا بالإضافة إلى شيء دون شيء آخر، وهذه صادقة بذكر الحمد قبل المقصود بالذات.

[الكلام في معنى الشكر وعلاقته بالحمد]

([illegible]) وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما، والتعريفان المذكوران إنما هما للحمد والشكر اللغويين، وبتأمل ما ذكر من التعريفين يظهر أن بينهما عموما وخصوصا من وجه يجتمعان في مادة بجهتي خصوصهما وينفرد كل منهما في مادة عن الآخر بجهة عمومه والتمثيل لا يخفى.

أما الحمد والشكر الشرعيان فقال في شرح المطالع: تحقيق ماهيتهما أن الحمد ليس عبارة عن قول القائل: «الحمد لله» بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل إما فعل القلب أعني الاعتقاد باتصافه بصفات الكمال والجلال أو فعل اللسان أعني ذكر ما يدل عليه أو فعل الجوارح وهو الإتيان بأفعال دالة على ذلك. والشكر كذلك ليس قول القائل: «الشكر لله»، بل هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق له وأعطاه لأجله، كصرف النظر إلى مطالعة مصنوعاته، والسمع إلى تلقي ما ينبئ عن مرضاته والاجتناب عن منهياته وعلى هذا يكون الحمد أعم من الشكر مطلقا لعمومه النعمة الواصلة إلى الحامد وغيره، واختصاص الشكر بما يصل إلى الشاكر اهـ.

---

(1) [حديث] سبق تخريجه.

قال السيد: «وذلك لأن المنعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مطلق لم يقيد بكونه منعما على الحامد أو غيره فيتناولهما، بخلاف الشكر إذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص وهو الله سبحانه وتعالى ونعمته واصلة منه إلى عبده الشاكر، ولكون الحمد أعم من الشكر وجه ثان وهو أن فعل القلب أو اللسان وحده مثلا قد يكون حمدا وليس بشكر أصلا، إذ قد اعتبر فيه شمول الآلات. ووجه ثالث وهو أن الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد العرفي.

وما يقال من أن النسبة بالعموم المطلق بين العرفيين إنما تصح بحسب الوجود دون الحمل الذي كلامنا فيه، لأن الحمد كصرف القلب مثلا فيما خلق لأجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتيازه في الوجود عن سائر أجزائه فغلط من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه، فإن ما ليس محمولا على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمد، أعني صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور لا يقال:

صرف الجميع أفعال متعددة فلا يصدق عليه فعل واحد، لأنا نقول هو فعل واحد قد تعدد متعلَّقُه فلا ينافي وصفه بالوحدة كما يقال: صدر من زيد فعل واحد هو ضرب القوم مثلا وتحقيقه إن المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقة كبدن واحد والاعتبارية كعسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني كما لا يذهب عن ذي مُسكة.

هذا، والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه، وبين الشكرين عموم مطلق، وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي، وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي أيضا، إذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها إلى الشاكر كما مر، وإذا لم تقيد كانا متحدين، وكل ذلك ظاهر بأدنى تأمل، ولا يخفى أيضا أن النسبة الثالثة من هذه الأربع بحسب الوجود».

واعلم أن الإمام[1] فسر الحمد في سورة الأنعام بهذا المعنى، وتفسير الشكر بما ذكر

(1) يقصد الإمام فخر الدين الرازي.

من «صرف العبد لخ» مذكور في بعض كتب الأصول قيل: وبهذا المعنى ورد قوله تعالى: ﴿وقليل من عبادي الشكور﴾[سبأ:13]. اهـ

(له) أي: لله تعالى **(على ما)** صلة، أي: معدية كما قال بعضهم، وإما تعليلية كما اختاره آخرون ومثلوه بقوله تعالى: ﴿**ولتكبروا الله على ما هداكم**﴾[البقرة:185] أي: لأجل ما **(أولانا)**، أي: أعطانا. و«ما» مصدرية، أي: إيلائه إيانا وهو أولى لما مر من كونها اسما موصولا وبين المصدر أو الموصول بقوله (من الفضل)، أي: العطاء عن اختيار لا عن إيجاب كما تقول الحكماء ولا وجوب عليه كما تقول المعتزلة.

(والكرم) أي: بذل الكثير لغير علة.

(لا أحصي) في الصحاح[1] الإحصاءُ العدُّ، أي: لا أعد **(ثناء)** وهو الوصف بالجميل وأما قوله في الخبر: «**فأثني عليه شرا**»[2] فلمشاكلة ما قبله. **(عليه)**أي: على الله.

فإن قلت: «ثناء» نكرة في سياق النفي فهي لعموم السلب، أي: سلب الإحصاء عن كل فرد وذلك لا يصح، إذ لا يخفى إمكان عد أفراد كثيرة من أفراد الثناءات فضلا عن ثناء واحد، فتعين أن المراد إنما هو سلب العموم، أي: سلب الإحصاء الواقع على كل فرد، أي: لا أعد كل ثناء عليك، إذ الثناء عليك أفراده لا تتناهى، فاللفظ لا يطابق المراد منه بل يضاده.

قلت: التنكير في «ثناء» للنوعية، أي: لا أحصي ثناء عليك موفيا بحق نعمك كلها فهو لعموم السلب في الأفراد النوعية، فقد حصلت المطابقة بين اللفظ ومعناه.

فإن قلت: تفسير الإحصاء بالعد كما ذكرت وإن طابق اللغة إلا أنه ينبو عنه المقام، إذ المتبادر أن المراد سلب القدرة عن الإتيان بجميع الثناءات المستحقة لله تعالى أو بإتيان فرد موف بحق نعمه كلها لا على عده ذلك فالمطابق للمقام تفسير الإحصاء باستيعاب الفعل.

(1) الصحاح فصل الحاء (ج2/ ص1685) بتصرف.
(2) البخاري الشهادات رقم2643. ومسلم الجنائز رقم 949.

قلت: لا يخفى أن العد يستلزم استيعاب المعدود فقد أطلق نفي الملزوم وأريد نفي اللازم.

فإن قلت: فما الدليل عن العجز عن ذلك؟.

قلت: لما كان الحمد والشكر من المنعم المقتضية للحمد والشكر وهلم جرا إلى غير نهاية لم يكن الإتيان بحمد أو شكر موفيين بجميع النعم.

قال السيد: «اعلم أن قول القائل نحمدك إما إخبار كما هو أصله، وإما إنشاء، وعلى التقديرين يدل إجمالا على الاتصاف بالكمال فيكون حمدا، وكذلك نشكرك يدل على كونه منعما كذلك فيكون شكرا، ولا يخفى عليك أنه إذا كان نفس الحمد والشكر من النعم أيضا لم يمكن لأحد الإتيان بهما على التمام والكمال لاستلزامه تسلسل الأفعال إلى ما لا يتناهى.»اهـ

فإن قلت: ما السر في الإتيان بعد الحمد والشكر بقوله: «لا أحصي ثناء عليه»؟.

قلت: لأنه لما قابل كل نعمة بحمد إجمالا وكل إيلاء نعمة بشكر كذلك خشي أن يتوهم أن تلك المقابلة الإجمالية الكلية إحصاء فدفع ذلك الوهم بالإشارة إلى أن الإحصاء هو مقابلة كل نعمة بحمد أو شكر تفصيلا وذلك خارج عن طوق البشر.

فإن قلت: هلا أتى بقوله: «لا أحصي» معطوفا بالواو كما في قوله: «والشكر له».

قلت: لما كانت الجملة الأولى متضمنة لمقابلة كل نعمة بحمد كانت مظنة سؤال سائل هل أحصيت الثناء الواجب بالحمد على هذا الوجه؟ فأجاب بقوله: لا أحصي ثناء عليه، لما مر. وترك العطف في مثله يسمى في علم المعاني استئنافا بيانيا وهو ترك العطف في جملة لكونها جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتنزل منزلة فتفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال ومنه:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ ....[1]

(1) تمام البيت: [سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ]

حيث لم يقل: «وقلت: عليل».

(هو) أي: الثناء عليه (كما أثنى على نفسه) وهذا أسهل من عود الضمير في «هو» على الله المحوج إلى تقدير مضاف إلى الله تعالى، أي: ثناؤه الذي ينبغي له كما أثنى على نفسه وإن كان هذا الثناء هو الأقرب في قوله عليه الصلاة والسلام: «**أنت كما أثنيت على نفسك**»[1] . و«ما» في «كما» على الوجهين مصدرية.

قال السيد رحمه الله تعالى: «اعلم أن القول المخصوص ليس حمدا بخصوصه، بل لأنه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثمة قال بعض المحققين من الصوفية: حقيقة الحمد إظهار الصفات الكمالية وذلك قد يكون بالقول كما عرفت، وقد يكون بالفعل وهذا أقوى، لأن الأفعال التي هي آثار السخاوة تدل عليها دلالة قولية عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الأقوال، فإن دلالتها عليها وضعية وقد يتخلف عنها مدلولها، ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وثناؤه على ذاته، وذلك أنه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات لا تحصى، ووضع عليها موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله وأظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية، فإن كل ذرة من ذوات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات، ومن ثمة قال صلى الله عليه وسلم: «**لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**[2]». »اهـ.

(ونسأله) من السؤال بمعنى طلب الإعطاء لا بمعنى الاستفهام، أي: نطلب منه أن يعطينا (اللطف) وهو ما يقع عنده صلاح العبد أَخَرَة بأن تقع منه الطاعة دون المعصية (والإعانة) من العون وهو الظهور على الأمر (في جميع الأحوال) جمع حال بمعنى الأوقات.

(وحال) يصح جره عطفا على جميع الأحوال ونصبه عطفا على محل في جميع الأحوال (حلول الإنسان) من إقامة الظاهر مقام المضمر بقرينة قوله:«نسأله»، أي: حلولنا ويمكن

(1) مسلم الصلاة رقم 486. أبو داود الصلاة رقم 879. النسائي الطهارة رقم 169. ابن ماجة الدعاء 3841.
(2) جزء من الحديث الذي سبق تخريجه.

أن يراد بالإنسان العموم على أن المراد الدعاء لكل إنسان.

(في رمسه) هو في الأصل مصدر رمست الريح الأرض، أي: سترتها بالتراب ثم نقل إلى تراب القبر ثم إلى القبر نفسه وهو المراد، وعطف هذه الحالة على ما قبلها الشامل لها إظهارا لشدة الحاجة فيها إلى ذلك.

(والصلاة) من الله تعالى، أي: الرحمة منه، إذ الصلاة من الله تعالى الرحمة، أي: غايتها وثمرتها.

(والسلام) من الله تعالى: التحية أو السلامة.

(على محمد) هو علم منقول من اسم مفعول المضعف، تسمى به نبينا صلى الله عليه وسلم بإلهام من الله تعالى تفاؤلا بأنه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة.

(سيد العرب) وهو من يتكلم باللغة العربية، والأعراب سكان البوادي منهم.

(والعجم) وهو من تكلم بغير اللغة العربية، ويلزم من ذلك تفضيله على سائر الأنبياء كما هو الحق، لقوله عليه الصلاة والسلام «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»[1] ويلزم من ذلك تفضيله على آدم لأن في ولده من هو أفضل منه كإبراهيم عليه السلام.

(المبعوث) من الله تعالى بالنبوة.

(لسائر الأمم) أي: لجميع الطوائف قال الله تعالى: ﴿**لأنذركم به ومن بلغ**﴾[الأنعام:19] وقال تعالى: ﴿**ليكون للعالمين نذيرا**﴾[الفرقان:1] وقد تواترت الأخبار بعموم بعثته وحكي الإجماع على انفكاك الملائكة عن شريعته وفسر ﴿**من بلغ**﴾ ﴿**والعالمين**﴾ بالإنس والجن.

(وعلى آله) المختار أنهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب ابني عبد

(1) ابن ماجة، كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة. ر[illegible] ضعيف بهذا اللفظ لأن فيه علي بن زيد بن جدعان قال عنه في التقريب: ضعيف. ويصح بلفظ: «[illegible] سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع» رواه مسلم. [illegible] أبو داود. السنة ر4673.

مناف -ويأتي في باب الزكاة ما يدل عليه- والصحيح جواز إضافة «أل» إلى الضمير كما استعمله المصنف، وهل ألفه منقلبة عن الهاء بدليل تصغيره على «أهيل»، أو عن الواو لأنه سمع في تصغيره «أويل»، قولان.

(وأصحابه) جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو: من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم.

قال بعضهم: ولابد من زيادة «ومات على ذلك» ليخرج من اجتمع به مؤمنا ثم ارتد ومات على ردته.

ورد بأن زيادة ذلك تقتضي أن لا تتحقق الصحبة لأحد في حياته، لأن الموت حينئذ قيد تنتفي الحقيقة بانتفائه وهو خلاف الإجماع وعدم وصف المرتد بها بعد الردة، لأن الردة أحبطتها بعد وجودها كالإيمان سواء.

وعطف «أصحابه» على آله الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام باقيهم

(وأزواجه) جمع زوج، وفي الصحاح[1] زوج الرجل امرأته، ويقال أيضا: هي زوجته.

وعطفها بعد الأصحاب الشامل لهن من عطف الخاص على العام للتنصيص على إرادة دخوله فيه، لا كما قاله أهل المعاني من التنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات.

(وأمته) والمراد بها هنا المجيبون من أمته المرسل هو إليهم وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص والمشهور هو عكسه السابق ووصف أمته المذكورين بما هو شأنهم فقال: (أفضل الأمم)، أي: أكثرها ثوابا مناقب.

لقوله تعالى: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس**﴾[آل عمران:110].

(1) الصحاح باب الجيم فصل الزاي (ج/1 ص295).

وإضافة اسم التفضيل معنوية تفيد التعريف إن كانت لمعرفة، «فأفضل» نعت لأمته وإن لم يطابقها في التأنيث، لأن المضاف لمعرفة يجوز فيه المطابقة وتركها.

(وبعد. فقد) الفاء إما على توهم «أما» أو على تقديرها في نظم الكلام.

(سألني جماعة أبان)، أي: أظهر (الله لي ولهم) قدم نفسه عليهم في الدعاء الصالح إيثارا لنفسه بالتقديم في الأمور الدينية أخذا من قول الصحابي: «**لا أوثر بنصيبي منك أحدا**» وللاهتمام بشأن المتقدم من متعلقات الفعل على بعضها قدم المفعول الثاني لـ"أبان" وهو"لي ولهم" على الأول وهو (معالم التحقيق) جمع معلم وهو الأثر يستدل به على الطريق، والتحقيق إثبات الأحكام بأدلتها فالمراد بمعالمه الأدلة التي يهتدى بها إليه مجازا، ويمكن أن يكون من الاستعارة بالكناية، أي: تشبيه التحقيق بالطريق المسلوكة تشبيها مضمرا في النفس ولم يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ودل عليه بإثباته للمشبه شيئا من لوازم المشبه به أعني المعالم، فإثباتها له استعارة تخييلية.

(وسلك) في الصحاح[1]: سلكت الشيء سَلْكا بالفتح فانسلك، أي: أدخلته فيه فدخل وفيه لغة أخرى أسلكته فيه.هـ

فتعديته هنا بالباء في قولهم: (بنا وبهم) مبنية على اللغة الثانية وعلى جواز القياس في حروف النقل، أي: الحروف الناقلة للأفعال إلى التعدي لما لم تكن متعدية إليه، إذ لو اعتمد اللغة الأولى لقال: «سلكنا وإياهم»، أي: أدخلنا. ولو اعتمد اللغة الثانية المسموعة لقال: «وأسكلنا وإياهم». ونصبه على الظرفية.

قوله: (أنفع طريق) والإضافة فيه إما من إضافة الأعم إلى الأخص، وإما من إضافة الصفة إلى الموصوف، وجملة «أبان» وما بعده دعائية معترضة بين «سألني» ومفعوله الثاني أعنى (مختصرا) على حذف مضاف، أي: تأليفا مختصرا من الاختصار بمعنى الإيجاز، وهو: أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف.

(1) الصحاح باب الكاف فصل السين(ج2/ ص1202). بتصرف.

(مذهب) هو مصدر ميمي، أريد به المفعول، أي: ما ذهب إليه من الأحكام، ولا يصح حمله على اسم المكان إلا بتعسف لأن الأحكام مذهوب إليها لا فيها.

(الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى مبينا) ذلك المختصر، أي: مظهرا وهو نعت ثان لـ«مختصر».

(لما به الفتوى) وهي الإخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الإلزام، قيل: احترز بالقيد الأخير عن القضاء، وفيه نظر؛ إذ القضاء إنشاء فلا يصدق ما قبل هذا القيد عليه وتقديم المسند، أي: «به» للاختصاص، أي: لما وقعت الفتوى به لا بغيره ولا يلزم من إبانة ما قصرت الفتوى عليه قصر الإبانة عليه فلا ينافي ذكره ما فيه قولان أو مشهوران، فتأمل. واللام في «لما» لتقوية اسم الفاعل المتعدي على العمل.

والواو في الفتوى بدل من الياء، لأن الواو تبدل من الياء التي هي لام «فَعلى» بالفتح اسما لا بالضم ولذا أبقيت في الفتيا بالضم.

(فأجبت سؤالهم) المذكورة على طبق سؤالهم (بعد الاستخارة) أي: طلب تقدير ما هو خير، لأن ما سألوه وإن كان خيرا فقد يكون غيره من الخيرات أفضل لكونه أهم، وإيثار الأهم بالاشتغال به أولى، وفي الكلام حذف، أي: أجبت سؤالهم بعد الاستخارة والإلهام لذلك.

[الكلام في شرح مصطلح الشيخ خليل في مختصره]

[المقصود بـ«فيها»]

حال كونه (مشيرا بفيها) بالضمير الغائب المؤنث العائد لغير مذكور، وسواء اتصل به «في» أو غيرها كقوله: «وظاهرها العفو». (للمدونة) التي هي الأم وإطلاقها على مختصراتها مجاز، وصح عود الضمير عليها غير مذكورة لتقررها في أذهان أهل المذهب.

[المقصود بـ«أُوِّلَ»]

(ومشيرا بأول) بمادته وهو التأويل، أي: صرف اللفظ عن معناه المتبادر منه إلى غيره، وإن أردت الصحيح منه فقط زدت: بدليل يصيره راجحا. والمصنف قد يطلقه على إبقاء اللفظ على معناه المتبارد منه مصحوبا بالصرف المذكور تغليبا.

(إلى اختلاف شارحيها) أي: شارحي ذلك الموضع منها ولو لم يتصدوا لشرح سائرها. (في فهمها) أي: فهم المراد منها.

[المقصود بـ «الاختيار للخمي»]

(و) مشيرا (بالاختيار) أي: بهذه المادة (للخمي) أي: لاختياره (لكن إن كان) الاختيار ملتبسا (بصيغة الفعل) وهي هيئة العارضة لمادته باعتبار حركات وسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض (فذلك) الاختيار الملتبس بالصيغة المذكورة إشارة (لاختياره) شيئا قاله (هو في نفسه) لا عن غيره، (و)إن كان الاختيار ملتبسا (بالاسم) أي: بصيغته (فذلك لاختياره من الخلاف). المنسوب لغيره، ولا يخفى وجه المناسبة بين الفعل الدال على التجدد والحدوث وبين القول المختار المتجدد الحادث، والمناسبة بين الاسم الدال على الدوام والثبات والقول الثابت قبل اختياره ومعه.

[المقصود بـ«الترجيح لابن يونس»]

(و) مشيرا (بالترجيح لابن يونس) أي: لترجيحه حال كون الترجيح (كذلك)، أي: كالاختيار في تفصيله السابق.

[المقصود بـ«الظهور لابن رشد»]

(و) مشيرا (بالظهور) وهو الوضوح (لابن رشد) أي: لظهور ذلك الحكم له أو لاستظهاره إياه حال كون الظهور (كذلك) من التفصيل السابق ولا يخفى أن الأوفق بالاختيار الظهور وبالترجيح الاستظهار.

[المقصود بـ«القول للمازري»]

(و) مشيرا (**بالقول للمازري**) أي: لترجيحه حال كون المقول (**كذلك**) في التفصيل المذكور وهو مسلم في الاسم، وأما في الفعل فلم يتفق له إطلاقه على معنى رجح، بل أراد به مجرد الحكاية والترجيح في المقول إن كان فإنما هو مما اشتمل عليه لا من قال فتأمل. وبما قررناه ظهر لك أن اللام الداخلة على اللخمي ومن بعده بمعنى «إلى» داخلة في الحقيقة على مصدر محذوف متعلقة بـ«مشيرا».

ومما ينبغي أن يعلم أن التخصيص الواقع في هذه الألفاظ مجرد اصطلاح لقصد التمييز لا لأن من نسب إليه بعضها رجح بذلك اللفظ، إذ كثيرا ما يشير بالظهور لقول ابن رشد الأصح يعلم ذلك بتصفح مسائلهم.

يعلم أن المراد متى ذكر ذلك فهو إشارة إلى الترجيح، لا أن المراد متى رجح بعضهم شيئا أشار إليه حتى يعترض بوجود ترجيحات كثيرة لهم لم يشر إليها.

[المقصود بـ«وحيث قلت خلاف»]

(**وحيث**) ظرف لشرط مقدر، أي: مهما وجد شيء حيث (**قلت: خلافٌ**) وخلاف مرفوع على الحكاية إذ هو في كلامه مبتدأ خبره محذوف ولو نصبه لاقتضى أنه متى ذكر أقوالا مختلفة في مسألة كقوله: اعتد به عند مالك لا ابن القاسم كانت مختلفة في التشهير وفساده ظاهر.

(**فذلك**) جواب الشرط المقدر أي: فذلك الاختلاف المقول إشارة (**للاختلاف في التشهير**) بلفظ المشهور وغيره كظاهر المذهب.

[المقصود بـ«وحيث ذكرت قولين»]

(**وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً**) لم يقل: «قولان» أو «أقوالٌ» بالرفع على الحكاية كقوله: «خلافٌ»، ليتناول نحو: «اعتد به» المتقدم ذكره آنفا.

وعبر مع «خلاف» الذي هو جملة نظرا للمقدر معه بـ«قلت»، لأن القول لا يقع إلا

على جملة أو ما في معناها كقلت قصيدة.

وعبر مع قولين أو أقوالا الذي هو مفرد لكونه غير محكي بـ«ذكرت» الصالح لوقوعه على المفرد (فذلك) المذكور من القولين والأقوال (لعدم اطلاعي في الفرع)، هو الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي كالنية أو غير قلبي كالوضوء (على أرجحية) وهي مصدر حاصل بزيادة ياء النسب على لفظ أرجح مختوما بتاء التأنيث، أي: كون أحدهما أو أحدها أرجح من غيره والتعبير برجحانية وهي كونه راجحا أظهر.

(منصوصة) قيد بها، إذ المصنف لا يعول على ما يستنبطه من التراجيح.

[المقصود بـ«وأعتبر من المفاهيم مفهوم الشرط»]

(وأعتبر) لزوما (من المفاهيم) جمع مفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، فإن وافق المنطوق فموافقة وإن خالفه فهو مخالفة، وهو:

[أقسام مفهوم المخالف]

مفهوم الشرط، والغاية، وإنما، وما، وإلا، والصفة، والمراد بها لفظ مقيد لآخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية، فتناول: والعلة والظرف والحال والعدد. وزاد بعضهم في المخالفة مفهومي ضمير الفصل وتقديم المعمول والكل معتبر عند الجمهور.

والمصنف اعتبر (مفهوم الشرط فقط) أي: لا غيره من المفاهيم، والفاء لتزيين اللفظ وكأنها جواب شرط مقدر، أي: إذا اعتبرتُ مفهوم الشرط فانته عن اعتبار غيره ويرد عليه مفهوم «إنما» و«ما» و«إلا» فإنه التزم اعتبارها بشهادة استقراء كلامه.

واعلم أن الشرط يطلق تارة بإزاء ما يتوقف على وجوده وجود شيء آخر، وحده: ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

وينقسم إلى عقلي كالحياة للعلم، وعادي كالسُّلَّم لصعود السطح، وشرعي كالطهارة لصحة الصلاة، ولغوي كدخول الدار مثلا لوقوع الطلاق المعلق عليه.

وتارة بإزاء تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى وعليه قولهم فعل الشرط وجوابه وأداته.

وتارة بإزاء الجملة الأولى في الجملتين المذكورتين وعليه قول النحات: الشرط والجزاء يكونان تارة ماضيين وتارة مضارعين أو متخالفين.

وهذا الثالث هو مراد المصنف بالشرط في قوله: «مفهوم الشرط» فقط فتأمل.

فإن قلت: فما السر في تخصيص هذا النوع من المفاهيم بالاعتبار لزوما؟

قلت: السر أن الشرط المذكور باعتبار مدلوله يلزم من عدمه العدم وغيره من المفاهيم لا يلزم ذلك فيه؛ لأن أعلاها مفهوم «ما» و«إلا» وانتفاء الحكم فيه عن غير المذكور غير لازم لاحتمال ثبوته فيه ناقصا ونفي عنه تنزيلا للناقص منزلة المعدوم، إذ الموجود قد ينزل منزلة المعدوم لاعتبار مناسب يعلم ذلك بشهادة الذوق السليم، واعلم أيضا أن تعطيل غير الشرط عن مفهومه لغير ما ذكره الأصوليون من موافقة الغالب وما معها خروج عن سنن العربية التي أورد كلامه على أسلوبها، وليس هذا من باب الاصطلاح الذي لا مشاحة فيه.

[المقصود بـ«بصحح أو استحسن»]

(**وأشير بصحح أو استحسن**) الأَوْلَى العطف بالواو لا بـ«أو» وأن يقول: «بالتصحيح والتحسين» لأنه يشير بالأصح والأحسن مثلا، فلم يقتصر على ما ذكره حتى يحكي لفظه.

(**إلى أن شيخا غير الذين قدمتهم**) أي: قدمت ذكرهم وهم اللخمي والمازري ومن بينهما (**صحح هذا**) الحكم.

فإن قلت: أين الحكم حتى يشار إليه؟

قلت: هو مقدر بعد استحسن، إذ تقديره: أشير بصحح أو استحسن في حكم. (أو

استظهره) لم يقل: أو استحسنه ليطابق استحسن إشارة لما قدمناه من أن الترجيح الصادر من المرجح بلفظ مخصوص لا يجب أن يشار إليه بمادة ذلك اللفظ.

[المقصود بـ«التردد»]

(و) أشير (بالتردد) لو قال: «بتردد» بالرفع على الحكاية كقوله: «خلاف» لكان أوجه، لأنه لم يشر به إلا كذلك.

(لتردد المتأخرين) أي: اختلافهم إما (في النقل) عن المتأخرين (أو) في الحكم نفسه (لعدم نص المتقدمين) على حكم المسألة، ويصح أيضا في النقل والنص أن يكون كل منهما بمعنى المنقول والمنصوص وبما قررناه ظهر أن المعطوف بـ«أو» مقدر لا قوله: لعدم، وأن المعطوف عليه قوله: «في النقل»، لا قوله: «لتردد» كما هو ظاهر فيهما.

واعلم أن المصنف لو قدم قوله: «وأشير» إلى قوله: «المتقدمين» وجعله تاليا لقوله: «وبالقول للمازري كذلك»، فقال: «وبصحح واستحسن إلى أن شيخا غيرهم»الخ، واستغنى عن قوله: وأشير، وقوله: «الذين قدمت» لكان أخصر وأظهر لكون الضمير قد تلا مرجعه.

[المقصود بـ«لو»]

[(و) أشير (بـ«لو» إلى خلاف مذهبي).][(1)]

[شرح خاتمة الخطبة]

(والله) بالنصب قدم على عامله لإفادة الاختصاص، أي: والله تعالى لا غيره (أسأل أن ينفع به من كتبه أو قرأه أو حصله) بفهم أو شراء أو غيرهما، والضمائر البارزة للمختصر (أو سعى) بكتابة أو قراءة أو تحصيل (في شيء منه) زاد هذه الجملة المعطوفة ليتناول الدعاء من اتصف بها، لأن الأولى لوقوعها على ضمير المختصر لا تتناوله.

---

(1) - ما بين المعقوفتين سقط من كل النسخ الخطية التي وقفت عليها، وهو ثابت في مختصر الشيخ خليل، وثابت أيضا في شرح الزرقاني على هذا الموضع، وقال: «وثبت في بعض النسخ هنا ما نصه» وأورد العبارة بكاملها.

[مفهوم العصمة]

(والله يعصمنا) أي: يمنعنا، وفي الأُبِّي: العصمة عدم خلق القدرة على المعصية ويجوز الدعاء بها مقيدة فقط، ولذا قال: (من زلل) بفتح اللام مصدر كقولك: زَلِلْتُ بكسر اللام يَزَلّ بالفتح إذا زل في طين أو منطقة، قاله في الصحاح[1]. والجملة دعائية مستأنفة قدم فيها المسند إليه لتقوية الحكم لتكرر الإسناد مرة إلى الضمير ومرة إلى الظاهر وأتى بالمسند فعلا مضارعا لإفادة استمرار العصمة وقتا فوقتا كما قالوا في نحو:﴿ **الله يستهزئ بهم**﴾ [البقرة:15].

(ويوفقنا) من التوفيق وهو خلق القدرة والداعية إلى الطاعة (في القول والعمل) قابل القول بالعمل نظرا للعرف الشائع وإن كان العمل قد يطلق على ما يتناوله كقوله عليه الصلاة والسلام: «**إنما الأعمال بالنيات**»[2].

(ثُمَّ أَعْتَذِرُ) جملة استئنافية أيضا إذ لا تجوز على الصحيح وهو قول أهل المعاني عطف الخبر على الإنشاء ولا عكسه.

(لذوي الألباب) أي: العقول الكاملة.

(من التقصير الواقع في هذا الكتاب) وهذا الكلام ظاهر في وضع الخطبة بعد تمام الكتاب.

(وأسأل) حذف المفعول لإفادة تعميمه مع الاختصار أي كل أحد كقوله تعالى:﴿**والله يدعو إلى دار السلام**﴾[يونس:25] أي: جميع عباده، والأظهر أن المحذوف ضمير ذوي الألباب.

(1) – الصحاح باب اللام فصل الزاي (ج2/ ص1287).
(2) – البخاري كتاب بدء الوحي رقم 1. مسلم الإمارة رقم 1907.

[معنى التضرع والخشوع والخضوع]

(**بلسان التضرع**) في النهاية[1]: التضرع التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة، يقال: ضرع يضرع بالكسر والفتح وتضرع إذا خضع وذل.

(والخشوع) في النهاية[2]: الخشوع في الصوت والبصر كالخضوع في البدن جميعه. هـ وأن الخشوع غير التضرع لاختلاف ما يتعلقان به

وإضافة اللسان إليهما إما على حذف مضاف، أي: بلسان ذي التضرع والخشوع فكل من الثلاثة مستعمل في حقيقته، وأما أن كلا من التضرع والخشوع شبه بإنسان تشبيها مضمرا في النفس فأضيف إليه اللسان الذي هو من لوازم المشبه به تخييلا دلالة على التشبيه المذكور والوجهان أيضا جائزان في قوله.

(وخطاب) أي: وأسأل بخطاب (التذلل والخضوع) وقد علم تفسيرهما مما مر آنفا وجائزان أيضا في قوله: (أن ينظر) في هذا الكتاب (بعين الرضا) لا السخط الذي يصور الحق بصورة الباطل ولما كانت عين الرضى -وإن كانت لا تختلف- عين ليست موجودة، لكنها عن كل عيب موجود كليلة متعامية عنه رغب إيثارا للنصح أن يجمع معها ما يميز الخطأ فقال: (و) عين (الصواب) ثم فرع على النظر بعين الصواب ما هو نتيجته فقال: (فما كان) أي: وجد و»ما» شرطية وشرطها «كان» التامة وفاعلها، وقوله: (من نقص) بيان لـ«مَا» وجوابها قوله: (كملوه) وهو فعل ماض فاعله ضمير ذوي الألباب ومفعوله ضمير «ما» الذي هو في المعنى نقص.

فإن قلت: النقص هو الترك، والتكميل إنما يمكن للموجود.

قلت: النقص تارة يطلق على المعنى المصدري وهو ما ذكرت وتارة على المحذوف منه وهذا الثاني هو المراد هنا وإطلاق النقص عليه من إطلاق المصدر على المفعول أو الفاعل.

---

(1) - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (ج3 ص[illegible]).

(2) - النهاية في غريب الحديث (ج2 ص[illegible]).

[المقصود بإصلاح الخطأ في كتاب الغير]

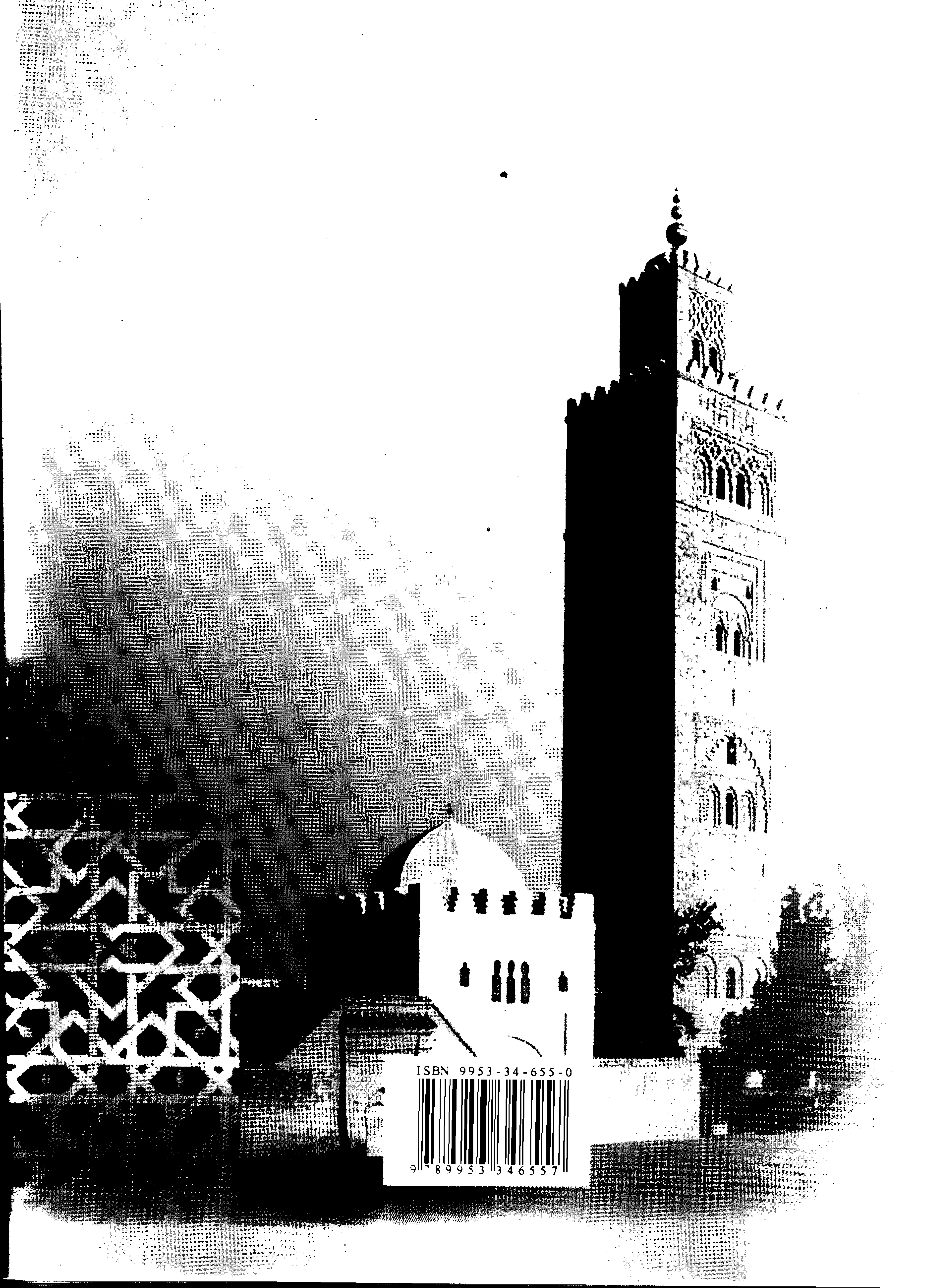
(ومن خطإ أصلحوه) والمرتضى عندهم في إصلاح ما يقف عليه الناظر في كلام غيره التنبيه على ذلك بالكتابة في حاشية الكتاب أو غيرها لا المحو والإثبات من الأصل، إذ لعل الصواب ما في الأصل والتخطئة خطأ.

(فقلما) تحتمل «ما» أن تكون كافة لـ«قل» عن طلب الفاعل أو مصدرية والفاعل المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها وهو (يخلص مصنف)، أي: خلاص مصنف، أي: نجاته (من الهفوات) بفتح الفاء جمع هفوة بسكونها، أي: زلة (أو ينجو مؤلف) أي: مصنف (من العثرات) جمع عثرة، أي: زلة وقد ظهر أن هذه الألفاظ مترادفة، وقيل: التأليف التركيب مع إيقاع ألفة بين الأجزاء المركبة، والتصنيف جعل الشيء أصنافا، وقيل: الأول أخص مطلقا، وفيه نظر؛ إذ لو سلمناه لأمكن تصادقهما وانفراد كل منهما فيكون كل منهما أعم من الآخر من وجه، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، انتهى.

فهرس الموضوعات

*** *** ***

*** *** ***



ISBN 9953-34-655-0

9 789953 346557